

3087

من وزيرة المالية
إلى

الموضوع: حول توظيف المعلوم على الأراضي غير المبنية
المرجع: مكتوبكم عدد 20/7209 الوارد علينا بتاريخ 31 أكتوبر 2016

تبعاً لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن نسخة من عريضة السيدة والتي أفادت بمقتضاها أنها تملك قطعة أرض مساحتها هكتارا واحدا كائنة بسكرة موضوع الرسم العقاري أريانة مقام عليها عقارمبني تبلغ مساحته 500 م² والبقية مسيجة ومشجرة وعند تقديم ملف تقسيم الأرض المذكورة طالبتها بلدية بشهادة تثبت خلاص المعلوم على الأراضي غير المبنية وطلبتم تبعاً لذلك دراسة الموضوع وإفادتكم بما يمكن إعماله في الغرض.

جواباً، يشرفني إعلامكم أنه طبقاً لأحكام الفصل 32 من مجلة الجباية المحلية تعفى من المعلوم على الأراضي غير المبنية خاصة:

- الأراضي غير المبنية المسيجة والمشجرة والتابعة للبناءات الفردية والمستعملة كحدايق لهذه البناءات وذلك في حدود 1000 م² بما في ذلك مساحة البناءة،
- الأراضي غير المبنية المسيجة والمشجرة التابعة للبناءات.

ويقصد بالأراضي المشجرة الأراضي التي تحتوي على أشجار أو نباتات تستوجب عناية من قبل مالكيها. أما الأراضي المسيجة فإنها تشمل الأراضي التي تمت إحاطتها بسياج غير نافذ من الجهات الأربعة وذلك باستعمال مواد البناء أو الحديد أو الأسلاك أو النباتات المتلاصقة كالسرو أو الهند الشوكي.

وعلى أساس ما سبق فإن البلدية مطالبة بالقيام بمعاينة الأرض موضوع مكتوبكم لتحديد ما إذا كانت مستعملة كحديقة أو أنها أرض مشجرة ومسيجة.

هذا وإذا تبين إثر المعاينة أن الأرض المذكورة مسيجة وتحتوي على أشجار تتطلب عناية وتابعة لبناية فإنها في هذه الحالة تعفى من المعلوم على الأراضي غير المبنية.

وفي خلاف ذلك وإذا تبين إثر المعاينة أن الأرض التابعة للبنائية مسيجة وغير مشجرة فإن الإغفاء من المعلوم على الأراضي غير المبنية يكون في حدود المساحة المستعملة كحديقة طبقاً لما هو مبين أعلاه. وبالتالي فإن المساحة التي تفوق 1000 م² تبقى خاضعة للمعلوم وذلك طبقاً للتشريع الجاري به العمل.

هذا وتجدر الإشارة أنه وفي صورة تغيير صبغة الأرض تبعاً للحصول على قرار المصادقة على عمليات التقسيم فإن الأرض المذكورة تصبح خاضعة للمعلوم على الأراضي غير المبنية ابتداءً من تاريخ تغيير صبغتها.

والسلام
عن وزيرة المالية وبتفويض منها

الإمضاء: سهام بوشديري فتمت
للمندوب العام
للدراسات والتشريع الجهوي